

# تحرك عاجل

## لاعب سيرك رهن الاعتقال الإداري

كانت قد وافقت المحكمة العليا بإسرائيل على مراجعة قضية محمد فيصل أبو سخا، إلا أن محاميه قرر سحب الالتماس في جلسة الاستماع، التي انعقدت في 5 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعدما أفاد القضاة اعتقالهم بتوافر "دليل" كاف بملفٍ سري، لتبرير اعتقاله. ومن المقرر انتهاء فترة وجوده رهن الاعتقال الإداري في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016.

لا يزال لاعب السيرك الفلسطيني محمد فيصل أبو سخا، الذي يبلغ من العمر 24 عامًا، مُعتقلًا لدى السلطات الإسرائيلية لما يقرب من عامٍ، دون توجيه أي تهمة إليه أو محاكمته؛ حيث اعتقلته القوات الإسرائيلية في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، عند حاجز تفتيش بالزعترة. وأصدر بحقه أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 25 ديسمبر/كانون الأول 2015، ثم أُصدر في 13 يونيو/حزيران 2016 أمرًا بالاعتقال لمدة ستة أشهر آخرين.

وقرر فريقه القانوني التقدم بالالتماس إلى المحكمة العليا بإسرائيل للاطلاع على قضيته، بعد فشل استئنافهم لدى محكمة عسكرية. وقبلت المحكمة بالالتماس، ثم انعقدت جلسة استماع، في 5 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالمحكمة العليا، المعقودة بصفتها محكمة العدل العليا في القدس؛ إلا أن محامي محمد فيصل أبو سخا قرر سحب الالتماس، بعدما أُتيح للقضاة الاطلاع على ملفٍ يحتوي على "دليل" سري قدمه جهاز الأمن الإسرائيلي، ولكن لم يتمكن محمد فيصل أبو سخا أو محاميه من الاطلاع على هذا الدليل، وبالتالي لم يتمكنوا من إعداد دفاعٍ. ويمثل ذلك انتهاكًا لمبدأ أساسي من مبادئ المحاكمات العادلة. وأفاد القضاة لمحامي محمد فيصل أبو سخا بأنهم اعتبروا محتوى الملف كافٍ لتبرير ما ذهب إليه جهاز الأمن بأن محمد فيصل أبو سخا يمثل "تهديدًا لأمن دولة إسرائيل"؛ على الرغم من عدم إضافة أي محتوى جديد إلى الملف منذ ديسمبر/كانون الأول 2015. وعندما تبين للمحامي أن المحكمة لن تعارض ما طرحه جهاز الأمن الإسرائيلي، قرر عدم مواصلة الجلسة.



ولا يزال محمد فيصل أبو سخا معتقلاً بسجن كيتزيوت في منطقة النقب بجنوب إسرائيل، ومن المقرر انتهاء فترة اعتقاله الإداري الحالية في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016. ومن ثم، ستقرر محكمة عسكرية تمديد فترة اعتقاله أو إطلاق سراحه. وتساور منظمة العفو الدولية المخاوف حيال أن السلطات الإسرائيلية تستخدم الاعتقال الإداري، كما فعلت في العديد من الحالات الأخرى، كوسيلة لمعاقبة محمد فيصل أبو سخا دون مقاضاته، الأمر الذي يرقى إلى الاعتقال التعسفي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح محمد فيصل أبو سخا وجميع المعتقلين إدارياً، أو توجيه تهمة لهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة وعاجلة؛
- دعوة السلطات إلى وضع حدٍ لممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 17 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

### **Military Judge Advocate General**

Brigadier General Sharon Afek

Hakiryia, Tel Aviv, Israel

Fax: +972 3 569 4526

Email: Mag@idf.gov.il

**Salutation:** Dear Judge Advocate General

### **Commander of the IDF – West Bank**

Major-General Roni Numa  
GOC Central Command  
Military Post 01149, Battalion 877  
Israel Defense Forces, Israel  
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724  
**Salutation:** Dear Major-General Roni Numa

**Minister of Public Security**

Gilad Erdan  
Kiryat Hamemshala  
PO Box 18182  
Jerusalem 91181, Israel  
Fax: +972 2 584 7872  
Email: gerdan@knesset.gov.il  
**Salutation:** Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل رقم: UA 12/16. لمزيد من المعلومات، أنظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE15/4255/2016/en/>

# تحرك عاجل

## لاعب سيرك رهن الاعتقال الإداري

### معلومات إضافية

في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، اعتقل جنودٌ إسرائيليون لاعب السيرك محمد فيصل أبو سخا، البالغ من العمر 24 عامًا، بينما كان في طريقه إلى عمله في مدرسة السيرك الفلسطيني ببيرزيت، الواقعة على مقربة من مدينة رام الله بالضفة الغربية، حيث اعتقلوه عند حاجز تفتيش بالزعترة، بالقرب من مدينة نابلس في الضفة الغربية؛ ثم اقتادوه إلى مركز الاعتقال العسكري في حوارة. وأبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والديّة لاحقًا بأنه نُقل إلى سجن مجدو بشمال إسرائيل. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2015، أصدر الجيش الإسرائيلي بحقه أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. وفي 5 يناير/كانون الثاني 2016، قام قاضٍ عسكري في محكمة عوفر العسكرية بالضفة الغربية، بالقرب من رام الله بالاطلاع على قضيته، ثم أيد أمر الاعتقال. وفي 21 مارس/آذار 2016، استمع قاضٍ عسكري إلى دعوى استئناف أمر اعتقاله لمدة ستة أشهر، ولكنه رفضها في 31 مارس/آذار 2016. وخلال جلسة الاستماع، قال الادعاء العسكري إن محمد فيصل أبو سخا يشكل تهديدًا أمنيًا، وزعم أنه قام بأنشطة غير مشروعة مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" (وهي تنظيم سياسي يساري له جناح مسلح حضرته إسرائيل)، ولكن الادعاء لم يقدم معلومات بشأن تلك الأنشطة. وينفي أبو سخا ذلك الاتهام، بيد أنه ومحاميه في وضعٍ يستحيل عليهما فيه محاولة الطعن في عملية الاعتقال بدون أن يُسمح لهما بالحصول على المعلومات اللازمة لمرافعة الدفاع. وفي منتصف مارس/آذار 2016، نُقل محمد فيصل أبو سخا إلى سجن كيتزيوت في منطقة النقب بجنوب إسرائيل، حيث لا يزال مُعتقلًا.

وكان محمد فيصل أبو سخا قد بدأ دراسته في مدرسة السيرك الفلسطيني في عام 2007، حيث أصبح أحد لاعبي السيرك بها في عام 2011. كما يقوم بتدريب الأطفال على حركات السيرك، ويتخصص في تعليم الأطفال الذين يعانون صعوبات في التعلّم، والذين يصل عددهم إلى 30 تلميذًا من بين 300 تلميذًا في المدرسة. وتقول مدرسة السيرك الفلسطيني، التي تمولها عدة جمعيات خيرية وغيرها من الهيئات، ومن بينها المفوضية الأوروبية، إنه لا أساس

من الصحة للمزاعم التي تفيد بأن محمد فيصل أبو سخا يمثل خطرًا على الأمن، وجريمته الوحيدة هي "أنه يُدخل السعادة إلى قلوب الأطفال"، وإن حياته مكرّسة للسيرك. وتتمثل رسالة المدرسة في تدريب الأطفال والشباب الفلسطينيين على فنون السيرك، وبالتالي "تعزيز الإمكانات الاجتماعية والابداعية والبدنية للفلسطينيين، ومحاولة إشراكهم وتمكينهم كي يصبحوا فاعلين ببناءً في مجتمعهم".

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن كبديل لاستخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين يجب ألا يُعتقلوا على الإطلاق. ويمكن تمديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. كما ارتفعت وتيرة استخدام السلطات الإسرائيلية للاعتقال الإداري ارتفاعًا حادًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، حيث اعتُقل 692 فلسطينيًا اعتقالًا إداريًا، بينهم 13 طفلًا، وذلك بحلول نهاية إبريل/نيسان 2016 - آخر شهر تتوفر عنه إحصاءات موثوقة من إدارة السجون الإسرائيلية.

لم توفر المحاكم الإسرائيلية - ومن بينها المحكمة العليا - على مر أعوامٍ عديدة، سبل فعالة للجوء إلى القانون لآلاف الفلسطينيين المُحتجزين رهن الاعتقال الإداري، دون توجيه تهمٍ إليهم أو محاكمتهم بالاستناد إلى "الأدلة" السرية التي تُحجب عنهم أو عن محاميهم. وحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تلغ محكمة العدل العليا أمر الاعتقال الإداري إلا في حالة واحدة (في 1990)، على الرغم من أن هذه الممارسة تنتهك حق المُحتجز في المحاكمة العادلة، وبالتالي قد تشكل اعتقالًا تعسفيًا. وتعتبر منظمة العفو أيضًا أن استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري قد يرقى بحد ذاته إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، أخذًا في الاعتبار عدم قدرة المُحتجز على معرفة السبب وراء اعتقاله أو متى سيُطلق سراحه.

الاسم: محمد فيصل أبو سخا

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 12/16 رقم الوثيقة: MDE 15/5283/2016 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 7 ديسمبر/كانون الأول 2016